

## قطاع السياحة في الجزائر كأسلوب لتحقيق التنوع الاقتصادي

### Algeria's tourism sector as a way to achieve economic diversification

العونية بن زكورة	هجيرة صحراوي*
alouania.benzekoura@univ-mascara.dz	sahraouihadjira@gmail.com
مخبر المؤسسات، ص، م، بحث-إبداع/ جامعة معسكر، الجزائر	جامعة معسكر، الجزائر

تاريخ النشر: 2022/06/04

تاريخ القبول: 2022/03/07

تاريخ التقديم: 2022/01/22

#### الملخص:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على السياحة كأسلوب لتحقيق التنوع الاقتصادي، من خلال تقييم أداء قطاع السياحة الجزائري بالاستناد إلى مجموعة من المؤشرات كطاقة الإيواء، الميزان السياحي عدد الوافدين وعدد المغادرين، حجم العمالة في القطاع السياحي، وهذا لتحديد فاعلية الجهود المبذولة للنهوض بالقطاع، مع الإشارة إلى المعوقات التي تحول دون تطوره وفعاليتها.

توصلنا من خلال دراستنا إلى أنه وبالرغم من امتلاك الجزائر لمقومات سياحية متنوعة، إلا أنها مازالت لم تصل لقطاع سياحي فعال مما يفرض عليها رفع التحديات بوضع وتحديد إجراءات وتدابير تنموية صارمة لترقية القطاع السياحي.

الكلمات المفتاحية: التنوع الاقتصادي، مؤشرات التنوع، قطاع السياحة في الجزائر، مقومات السياحة

تصنيف JEL: O10، O11، O17

#### Abstract:

The study aims to shed light on tourism as a method to achieve economic diversification, by evaluating the performance of the Algerian tourism sector based on a set of indicators such as accommodation capacity, tourism balance, number of arrivals and number of departures, the size of employment in the tourism sector, and this is to determine the effectiveness of efforts made to advance the sector, with reference to the obstacles that prevent its development and effectiveness.

Through our study, we concluded that, despite Algeria's possession of a variety of tourism potentials, it still has not reached an effective tourism sector, which requires it to meet challenges by setting and defining strict development procedures and measures to upgrade the tourism sector.

**Key words:** economic diversification, diversification Indicators, tourism in Algeria, Tourism elements

**JEL Classification Codes:** O10, O11, O17

المؤلف المراسل

*Hadjira Sahraoui, Mascara University, Algeria*

*Laounia Benzekkoura, Mascara University, Algeria*

الصفحة: 215

السنة: 2022

العدد: 01

المجلد: 05

المجلة الدولية للأداء الاقتصادي

ISSN: 2661-7161 EISSN: 2716-9073

تمهيد:

يحظى قطاع السياحة بأهمية بالغة سواء من ناحية نمو القطاع أو عدد الاستثمارات المنجزة سنوي، وذلك باعتباره مصدرا للعملة الصعبة و مجالا هاما لتشغيل اليد العاملة ومنه زيادة الدخل المحلي وتنمية الاقتصاد الوطني.

أصبح القطاع السياحي في الجزائر يحظى بأهمية كبيرة نظرا للمقومات السياحية الطبيعية والتاريخية والثقافية والاجتماعية الهامة التي يزخر بها البلد، ومن جهة أخرى فإن زيادة المخاطر المتعلقة بالاعتماد على عائدات المحروقات كمورد أساسي للدخل فرض على الدولة تكثيف جهودها في إعداد الخطط والبرامج التنموية لمواجهة مخاطر العجز المالي بتنوع مصادر الدخل خارج قطاع المحروقات من خلال تنمية وتطوير مختلف القطاعات وعلى رأسها قطاع السياحة.

وبالرغم من الإصلاحات التي بذلتها الدولة للنهوض بهذا القطاع يبقى التساؤل المطروح حول مدى جدوى هذه الجهود والمخططات التنموية التي تبنتها الجزائر على مستوى القطاع من أجل تحقيق تنوع اقتصادي والإقلاع عن الاعتماد على المورد الوحيد للدخل.

إشكالية الدراسة: على ضوء ما تقدم نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى فاعلية قطاع السياحة في الجزائر كأسلوب لتحقيق التنوع الاقتصادي؟

أهمية البحث: تنبع أهمية الدراسة من الأهمية الاقتصادية للسياحة كمعزز للناتج القومي ومصدر للعملة الصعبة ورؤوس الأموال، حيث تعتبر السياحة بمختلف أنواعها من أهم الصناعات التي تعمل على حل مشاكل البطالة وتوفير مناصب الشغل، بالإضافة إلى الأهمية التي أولتها السلطات للنهوض بالقطاع من خلال وضع خطط وبرامج تنموية محددة.

أهداف البحث: يمكن حصر أهداف الدراسة في:

- تسليط الضوء على الإطار المفاهيمي للتنوع الاقتصادي ومؤشراته
- إبراز مقومات السياحة في الجزائر
- التطرق لواقع القطاع السياحي في الجزائر ودوره في تحقيق التنوع الاقتصادي.
- التأكيد على ضرورة تبني مجموعة من الإصلاحات لتطوير القطاع السياحي وزيادة فاعليته كأداة لتحقيق التنوع الاقتصادي.

منهجية البحث: للإجابة على إشكالية الدراسة سيتم إتباع المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على جمع وعرض المعلومات التي تصف المشكلة من خلال التطرق إلى الإطار النظري لسياسة التنوع الاقتصادي وماهية السياحة ومقوماتها، كما سيتم الاعتماد على قراءة وتحليل البيانات والمؤشرات المتوفرة حول تقييم واقع السياحة في الجزائر ومدى فاعليتها في تحقيق التنوع الاقتصادي. بهذا الصدد تم الاعتماد على المسح المكتبي والالكتروني لمختلف المراجع المرتبطة بالموضوع.

تقسيمات البحث:

- الإطار العام لسياسة التنوع الاقتصادي
- القطاع السياحي وأهميتها الاقتصادية.
- تقييم أداء القطاع السياحي بالجزائر كأسلوب لتحقيق التنوع الاقتصادي

أولاً: الإطار العام لسياسة التنوع الاقتصادي

احتلت مسألة التنوع الاقتصادي مكانة هامة لدى الباحثين والمفكرين الاقتصاديين نظرا لدوره الهام في رفع القيمة المضافة والتقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، زيادة على قدرة التعرف على أهم القطاعات الاقتصادية المساهمة في عملية التنوع من خلال تحليل مختلف مؤشراتته.

## 1. ماهية التنوع الاقتصادي

يعبر التنوع الاقتصادي عن أحد أهم المواضيع التي تشغل المنظرين من جهة وأصحاب القرار من جهة أخرى لما يمله من ضرورة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

### 1.1 مفهوم التنوع الاقتصادي

➤ التنوع الاقتصادي هو تقليل الاعتماد على المورد الوحيد، والانتقال الى مرحلة تتمين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع. (رفيقة، 2020، صفحة 69)

➤ التنوع هو العملية التي تشير الى الاعتماد على مجموعة متزايدة من الأصناف التي تشارك في تكوين الناتج (المخرجات)، ويمكن أيضا أن يترجم في صورة تنوع أسواق الصادرات أو تنوع مصادر الدخل بعيدا عن الأنشطة الاقتصادية المحلية (أي الدخل من الاستثمار الخارجي)، أو تنوع مصادر الإيرادات العامة. (باهي ورواينية، 2016، صفحة 135)

➤ التنوع الاقتصادي هو الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الأساسية في البلد، والتي من شأنها أن تعزز قدراته الحقيقية ضمن اطار التنافسية العالمية وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة دون أن يقتضي الأمر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة نسبية عالية. (بللعم، 2021، صفحة 337)

كخلاصة، فالتنوع الاقتصادي هو السعي نحو تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الرئيسية للبلد من خلال توسيع قاعدة الأنشطة والخدمات الاقتصادية كبديل اقتصادي عن المورد الوحيد المتمثل غالبا في قطاع المحروقات بما يحقق قدرة تنافسية و يخلق قيمة مضافة للبلد.

## 2.1 أهمية التنوع الاقتصادي

تبرز أهمية التنوع الاقتصادي في تحقيق مجموعة من المنافع المتمثلة فيما يلي: (صالح،

2019، صفحة 36)

### الشكل رقم1: منافع التنوع الاقتصادي

رفع القيمة المضافة	إنعاش سوق الشغل	دعم الشرايط ما بين القطاعات والنشاطات	توسيع فرص الاستثمار	التقليل من المخاطر الاقتصادية
<ul style="list-style-type: none"> <li>- خلق نشاطات جديدة أو توسيع نشاطات قائمة.</li> <li>- إتاحة للفرصة للقطاع الخاص الوطني أو الأجنبي إلى زيادة وتيرة الانتاج ورفع مساهمتها في الناتج الوطني الخام.</li> <li>- ينتج عنه وفرة في النقد الأجنبي وعائدات في لاجباية ومستقر في المالية للامة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تعمل مواءمة للتنوع الاقتصادي على خلق فرص عمل لدى لقطات للامسعة من الشبان خاصة حاملي الشهادات دخل كل للقطاعات خاصة فيما يتعلق بتشجيع انشاء المشاريع للمقاولاتية التي تعتبر للقطاع الأكثر لمتصاا في الالوة الأخرى.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- يساهم للتنوع الاقتصادي في تحقيق التخصص ما بين للصناعات في لوطار ما يعرف بالعتاق أو المناولة للصناعة، حيث تخصص كل وحدة في لنتاج منتج معين ويتم في الأخير جمع للمنتجات للوسيطية وتركيبها في لمصنع للنهاية بما يساهم في توفير عامل لوقت وللكلفة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- يساهم تبني للامسات الأفقية والعمودية لامترقجية للتنوع الاقتصادي في تشجيع فرص الاستثمار للاندخلي وللأخارجي مما يؤدي لتوسيع للقاعدة الانتاجية وما ينتج عنها من وفرة للمورد المالية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- يهدف للتنوع الاقتصادي الى بناء نموج اقتصادي متنوع ومكامل يعتمد على مولود غير طبيعوية وغير قليلة للزوال وغير مرتبطة بالأسواق الدولية.</li> </ul>

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الدراسة

## 2. مؤشرات التنوع الاقتصادي

تختلف مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي باختلاف غرض القياس، وتعطي هذه المؤشرات مقاييس متقاربة في اتجاهاتها وتغيراتها عند تقديرها الكمي لظاهرة التنوع الاقتصادي، ومن أهمها نجد : (صالح، 2019، صفحة 37)

الشكل رقم2: تصنيف مؤشرات التنوع الاقتصادي

مؤشر فلايمير كوسوف	مؤشر تنوع الصادرات (مؤشر الابتكاد)	مؤشر هيرفدال-هيرزمان
<p>- مفهومه: هو مؤشر يقيس التغيرات الحاصلة في هيكل الاقتصاد كلما أصبحت قيمة <math>COS=0</math> دل ذلك على حصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد المعني.</p> <p>- طريقة حسابه:</p> $COS = \frac{\sum_{i=1}^n (i-1)^{\alpha} \cdot n^{\beta} \cdot I_i}{\sqrt{(\sum_{i=1}^n (i-1)^{\alpha} \cdot n^{\beta} \cdot I_i)^2 + 2 \cdot \sum_{i=1}^n (i-1)^{\alpha} \cdot n^{\beta} \cdot I_i}}$ <p>- <math>\alpha</math>: الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الاجمالي في فترة الأساس.</p> <p>- <math>\beta</math>: الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الاجمالي في فترة المقارنة.</p>	<p>- مفهومه: هو مؤشر يقيس تحريف حصة صادرات رئيسية لدولة ما في اجمالي صادراتها عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية، وتترواح قيمة هذا المؤشر من 0 إلى 1 بحيث كلما اقترب من 0 دل على درجة تنوع صادرات أعلى وعندما يصل المؤشر الى 0 يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية.</p> <p>- طريقة حسابه:</p> $S_j = \frac{\sum_{i=1}^n (i-1) \cdot h_{ij} - h_i}{ j }$ <p>- <math>S_j</math>: مؤشر تنوع الصادرات</p> <p>- <math>h_{ij}</math>: حصة صادرات السلعة <math>i</math> من اجمالي صادرات الدولة <math>j</math></p> <p>- <math>h_i</math>: حصة صادرات السلعة <math>i</math> من اجمالي صادرات العالم</p>	<p>- مفهومه: هو من أشهر مؤشرات قياس درجة التنوع الاقتصادي وتترواح قيمته ما بين الصفر (0) والواحد (1) بحيث كلما اقترب من الصفر دل على وجود التنوع الاقتصادي وكلما اقترب هذا المؤشر من الواحد دل على وجود تركيز اقتصادي.</p> <p>- طريقة حسابه: يحسب بالعلاقة التالية</p> $H = \frac{2 \cdot \sqrt{\sum_{i=1}^N (x_i/x)^2} - \sqrt{1/N}}{(1-1/N)}$ <p>- <math>H</math>: هو مؤشر هيرفدال-هيرزمان</p> <p>- <math>x_i</math>: الناتج المحلي الإجمالي في القطاع <math>i</math></p> <p>- <math>x</math>: الناتج المحلي الإجمالي PIB</p> <p>- <math>N</math>: عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات)</p>

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد (عزوز، 2018، صفحة 23)

ثانيا: القطاع السياحي وأهميته الاقتصادية

يرتكز التوجه نحو الاهتمام بقطاع السياحة في الجزائر على ما يمتلكه هذا الأخير من مقومات سياحية تشمل الموروث المادي واللامادي والذي يمثل هوية وثقافة المجتمع الجزائري.

1. ماهية السياحة

تعتبر السياحة من أهم القطاعات الاقتصادية القادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال قدرتها على المساهمة في تطوير العديد من المؤشرات الاقتصادية كالناتج الداخلي الخام، تحسين ميزان المدفوعات من خلال عائدات العملة الصعبة للسياح، القضاء على البطالة والفقر وغيرها من المؤشرات.

1.1 مفهوم السياحة: تختلف وتتعدد مفاهيم مصطلح السياحة باختلاف وجهات النظر لهذا الموضوع، ويمكن ذكر أبرز هذه التعاريف كما يلي:

➤ تعرفها منظمة الصحة العالمية بأنها نشاط إنساني وظاهرة اجتماعية تقوم على انتقال الأفراد من أماكن الإقامة الدائمة لهم إلى أماكن أخرى خارج مجتمعاتهم لفترة مؤقتة لا تقل عن 24 ساعة ولا تزيد عن عام كامل بغرض السياحة لا الدراسة والعمل (بوطورة و سمايلي، 2021، صفحة 870)

➤ عرفها الكاتبان هوركنز وكرافت في كتاب بعنوان (النظرية العامة للسياحة) بأنها "المجموع الكلي للعلاقات والظواهر الطبيعية التي تنتج من إقامة السائحين، شريطة ألا تؤدي إلى إقامة دائمة أو ممارسة أي نوع من العمل سواء كان عمل دائم أو مؤقت" (د.بنين و أ.بنين، 2016، صفحة 78)

➤ عرفها هيرمان فون شولترون بأنها "الاصطلاح الذي يطلق على كل العمليات الاقتصادية التي تتعلق بدخول الأجانب وإقامتهم المؤقتة وانتشارهم داخل حدود دولة معينة" (عثمان، 2018، صفحة 115)

عموما، تعرف السياحة على أنها ظاهرة اجتماعية إنسانية تقوم على الانتقال من مكان إلى مكان آخر يختلف عن محل الإقامة لمدة لا تتجاوز سنة متواصلة وذلك بهدف الترفيه ولتحقيق أغراض السياحة الرئيسية بما يعود بأرباح على تلك المنطقة ويساهم في تحقيق التنمية المحلية.

2.1 أنواع السياحة: يختلف تصنيف السياحة باختلاف المعايير المعتمدة، أين نجد:

الشكل رقم 3: أشكال السياحة

السياحة من حيث المنطقة الجغرافية	السياحة من حيث الهدف
سياحة داخلية: يقصد بها السفر لدخل حدود البلد، وتكمن أهميتها في : - تساعد على استغلال المنشآت السياحية. - تزيد للدخل القومي للسكان. - تشجيع الاستهلاك المحلي والبضائع المحلية..	السياحة العلاجية: تعتمد على استخدام المستشفيات والمركز الحديثة التي تتمتع بتجهيزات طبية وكوادر بشرية مؤهلة. السياحة الاستشفائية: تتمثل في السياحة الحموية أي زيارة المنتجعات السياحية التي تعتمد على العناصر الطبيعية في علاج الأمراض. السياحة الدينية: تتمثل في زيارة المواقع الدينية كمكة المكرمة وكذا زيارة المساجد القديمة والأضرحة والقبور.
سياحة إقليمية: هي السفر والانتقال بين دول متجاورة تكون منطقة سياحية واحدة كالدول الأوروبية، للدول الخليجية..	السياحة البيئية: هي الانتقال من مكان لأخر قصد للترفيه والاستمتاع بزيارة المحميات الطبيعية وكل ما يؤدي إلى الحفاظ على الموروثات السياحية. السياحة التاريخية: هي التي ترتبط بتوفر آثار تاريخية كاللوحات ، وهي التي يتطلب تطويرها وحمايتها رؤوس أموال كبيرة.
سياحة خارجية: يقصد بها انتقال الأفراد مؤقتا من بلد إلى آخر من أجل للترفيه والتعرف على عادات و طرق تفكير وعيش وانجازات الدول الأخرى.	السياحة الترفيهية: يقصد بها الانتقال إلى المناطق التي تتمتع بمقومات مناخية معتدلة بالإضافة إلى الشواطئ والمنتجعات الطبيعية. السياحة المؤتمرات: هي التي تعتمد على تقوية العلاقات ويتطلب تحقيقها توفر فنادق فاخرة وقاعات مجهزة لعقد المؤتمرات ونقل جوي فعال.

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على (عثمان، 2018، صفحة 115)

2. الأهمية الاقتصادية لقطاع السياحة

تتمثل الأهمية الاقتصادية للسياحة في (د.بنين و أ.بنين، 2016، صفحة 73)

### الأهمية الاقتصادية المباشرة للسياحة:

- أثر السياحة على ميزان المدفوعات: تعتبر السياحة من أهم العناصر لتبادل السلع والخدمات وكذا المواد الأولية وغيرها، فهي تمثل مصدر هام لدخول العملة الصعبة وتساهم بشكل كبير في ارتفاع الدخل الوطني، وتحسين الظروف المعيشية للمجتمع والتنمية الاقتصادية، حيث 38% من دول العالم تعتبر السياحة من ضمن القطاعات الخمسة الأساسية الموفرة للعملة الصعبة.
- أثر السياحة في توفير مناصب الشغل: تلعب الاستثمارات السياحية كإنشاء الفنادق ووسائل النقل، وكالات السفر، الصناعات التقليدية وبيع المنتجات السياحية دورا هاما في تطوير مناصب الشغل ومنه التقليل من حدة البطالة.
- الأهمية الاقتصادية غير المباشرة للسياحة: لا يؤثر الإنفاق السياحي من طرف السائحين بصورة مباشرة على صناعة السياحة فقط، إنما يؤثر على العديد من السلع والخدمات التي تدعم النشاط السياحي، حيث تتكرر دورة الإنفاق السياحي للسائح عدة مرات وتمتد إلى قطاعات كثيرة.
- تنمية خدمات البنية التحتية للسياحة: تحتاج البنية التحتية للسياحة إلى مرافق خدمية متعددة تساعد على زيادة حركة التدفق السياحي، لذلك فإن الدول تهتم بالدرجة الأولى بإصلاح الطرق ووسائل النقل المتعددة ووسائل الاتصالات.
- زيادة فرص الاستثمار الوطني والأجنبي: تعد المشاريع السياحية من أكثر المشاريع الإنتاجية جذبا لرؤوس الأموال بالنسبة للمستثمرين الأجانب والوطنيين، حيث تتعدد مجالات الاستثمار السياحي كالأماكن السياحية العلاجية، والمسارح والمطاعم...

### ثالثا: تقييم أداء القطاع السياحي بالجزائر كأسلوب لتحقيق التنوع الاقتصادي

يمثل القطاع السياحي في الجزائر أحد أهم القطاعات المعول عليها لإحداث التنوع الاقتصادي، هذا لما يتوفر عليه هذا الأخير من إمكانيات تسمح بتنمية العديد من القطاعات المرافقة له كقطاع النقل، الصناعات التقليدية، الصحة، الثقافة والاتصالات. الأمر الذي يساهم في تنمية المؤشرات الكلية للبلد) الناتج الداخلي الخام، التشغيل... إلخ)

## 1. السياحة ومقوماتها في الجزائر

تمتلك الجزائر رصيد هام ومتنوع من التراث المادي المتمثل في مجموع المناطق الأثرية والتاريخية المنتشرة عبر التراب الوطني والي يعبر عن هويتها وتاريخها، زيادة على الموروث اللامادي المتمثل في مختلف العادات والتقاليد والتنوع الثقافي الذي يسمح لها بترقية قطاع السياحة.

### 1.1 السياحة في التشريع الجزائري

تعرف السياحة في التشريع الجزائري وفقا للمفهوم الذي صاغته المنظمة العالمية للسياحة مع إضافة بعض العناصر إليه، مثل: (العونية، 2021، صفحة 92)

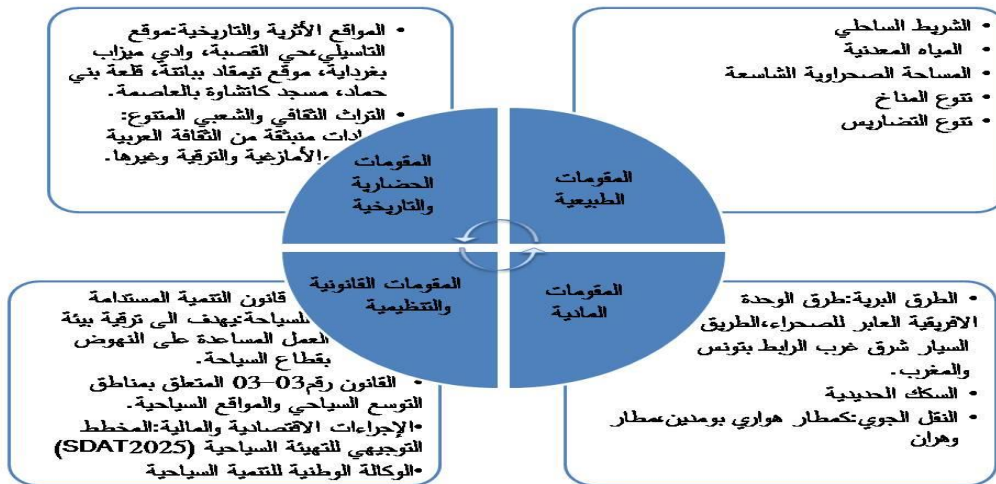
الدخول: كل مسافر عبر الحدود ودخل التراب الوطني خارج مساحة العبور يعتبر داخلا  
المسافر: كل شخص دخل التراب الوطني بغض النظر لدوافع دخوله ومهما كانت جنسيته باستثناء  
الجوالين في رحلة بحرية (الأشخاص الذين يدخلون التراب الوطني في سفينة، يمكثون فيها ويغادرون  
فيها)

الزائر: كل شخص دخل الحدود دون ممارسة أي مهنة بأجر ودون الإقامة في البلد (السائح والجوال)  
السائح: كل شخص عبر الحدود لفترة محدودة، 24 ساعة على الأقل للدواعي المذكورة سابقا.

### 1.2 مقومات السياحة في الجزائر

الجزائر من أبرز الدول التي تمتلك مقومات سياحية هامة تمكنها من النهوض بالقطاع وتقليل التبعية  
للمحروقات، وتتمثل أهم هذه المقومات في:

الشكل رقم 4: عناصر وركائز السياحة في الجزائر



المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على: (قلش، 2019، صفحة 199)

## قطاع السياحة في الجزائر كأسلوب لتحقيق التنوع الاقتصادي

هجيرة صحراوي ، العونية بن زكورة

من خلال الشكل المعروض يتضح أن الجزائر بلد ثري بمقومات هامة ومتنوعة سواء كانت طبيعية أو مادية أو تاريخية أو قانونية وتنظيمية بشكل يجعلها تتميز عن الكثير من الدول الأخرى من جهة وقادرة على استغلالها في مجال السياحة كأسلوب لتحقيق التنوع الاقتصادي.

### 2. تقييم أداء القطاع السياحي بالجزائر كأسلوب لتحقيق التنوع الاقتصادي

اعتمدنا من خلال دراستنا على تقييم أداء القطاع السياحي كأسلوب لتحقيق التنوع الاقتصادي على مجموعة من المؤشرات كطاقة الإيواء، الميزان السياحي وحركة السياح من وافدين ومغادرين، إلى جانب حجم العمالة في القطاع.

### 1.2 مؤشرات القطاع السياحي في الجزائر

- طاقات الإيواء: تعتبر الطاقة الفندقية من أبرز المؤشرات التي تبين مدى تقدم البلد في هذا القطاع.

الجدول رقم 1: توزيع سعة الفنادق والمؤسسات المماثلة لها حسب الفئة

2018		2017		2016		2015		2014		فئة التصنيف
العدد	الأسرة	العدد	الأسرة	العدد	الأسرة	العدد	الأسرة	العدد	الأسرة	
7634	13	6734	13	6734	13	4242	8	4242	8	فندق (*****)
6746	24	4508	23	2810	12	1800	6	1800	6	فندق (****)
5886	62	5678	59	7045	51	5829	39	5829	39	فندق (***)
5185	52	4565	48	4425	46	4605	46	4605	46	فندق (**)
11684	162	11335	159	11295	158	11295	158	10639	149	فندق (*)
8590	162	8533	160	8533	160	8533	160	8406	156	فندق (بدون *)
384	2	384	2	384	2	384	2	384	2	إقامة سياحية (**)
313	1	313	1	313	1	313	1	313	1	إقامة سياحية (*)
93	2	93	2	93	2	93	2	93	2	نزل (**)
30	1	30	1	30	1	30	1	30	1	نزل (*)
16	1	16	1	16	1	16	1	16	1	بيت الشباب (**)
20	1	20	1	20	1	20	1	20	1	بيت الشباب (*)
274	1	274	1	274	1	274	1	274	1	قرية عطلة (***)
91	5	91	5	91	5	91	5	91	5	شقق مفروشة (فئة 1)
426	10	426	10	426	10	426	10	426	10	إقامة (فئة واحدة)
170	6	170	6	170	6	170	6	170	6	نزل جبلي (فئة واحدة)
64727	659	59713	601	55380	566	54742	552	52886	555	في طريق التصنيف
9786	204	9381	196	9381	195	9381	196	9381	196	هياكل فندقية أخرى
119155	1368	112264	1289	107420	1231	102244	1195	99605	1185	المجموع العام

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على (الإحصائيات، نشرة 2021، صفحة 48)

يلاحظ من خلال الجدول أن طاقة الإيواء في تزايد ضعيف فقد عرفت ارتفاعا متواضعا من 1185 فندقا بطاقة 99605 سريرا سنة 2014 إلى 1368 فندقا بطاقة 119155 سريرا سنة 2018، ويبين هذا التزايد

الضعيف أن الجزائر مازالت بحاجة لتطوير طاقتها الإيوائية من أجل تحقيق مقومات السياحة الداخلية والخارجية.

الجدول رقم2: عدد الليالي في الفنادق والمؤسسات المماثلة

2018	2017	2016	2015	2014	2013	
6220730	6260409	6283910	6307411	6215932	5926960	المقيمين
1345003	1146061	992611	839161	837812	994274	غير المقيمين
7565733	7406470	7276521	7146572	7053744	6921234	المجموع

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على (للإحصائيات، نشرة2021، صفحة 49)

تشير الإحصائيات إلى أن عدد الليالي في الفنادق والمؤسسات المماثلة لها بالنسبة للجزائريين المقيمين في البلد قد قدر ب 5926960 سنة 2013 ليصل إلى 6307411 ليلة سنة 2015 ثم عرف تراجعاً مستمراً حتى سنة 2018 ليبلغ 6220730 ليلة وقد يعود ذلك لغلاء المنتج السياحي خاصة الفنادق والمطاعم والمقاهي من جهة ونقص مهارات المورد البشري من جهة أخرى، أما بالنسبة للسياحة الخارجية فقد سجل توافد الأجانب والجزائريين المقيمين بالخارج على الفنادق تزايداً معتبراً حيث بلغ 994234 ليلة سنة 2013 ليبلغ 1345003 سنة 2018 ويرجع هذا التزايد إلى توفر عنصر الأمن في الجزائر مقابل التدهور الأمني الذي عرفته العديد من البلدان المجاورة.

• الميزان السياحي في الجزائر: يلاحظ من خلال الجدول تدهور حجم الإيرادات السياحية خاصة من سنة 2015 إلى سنة 2019، وقد يعود ذلك للالتزامات العالمية التي يمر بها العالم والتي أثرت على الدخل الحقيقي للأفراد الذي يؤثر بدوره سلباً على الإنفاق السياحي الفردي، في حين سجل الميزان السياحي عجزاً يعود إلى زيادة النفقات السياحية عن مستوى الإيرادات السياحية.

الجدول رقم3: تطور الميزان السياحي بالجزائر للفترة 2013-2019 (مليون دولار أمريكي)

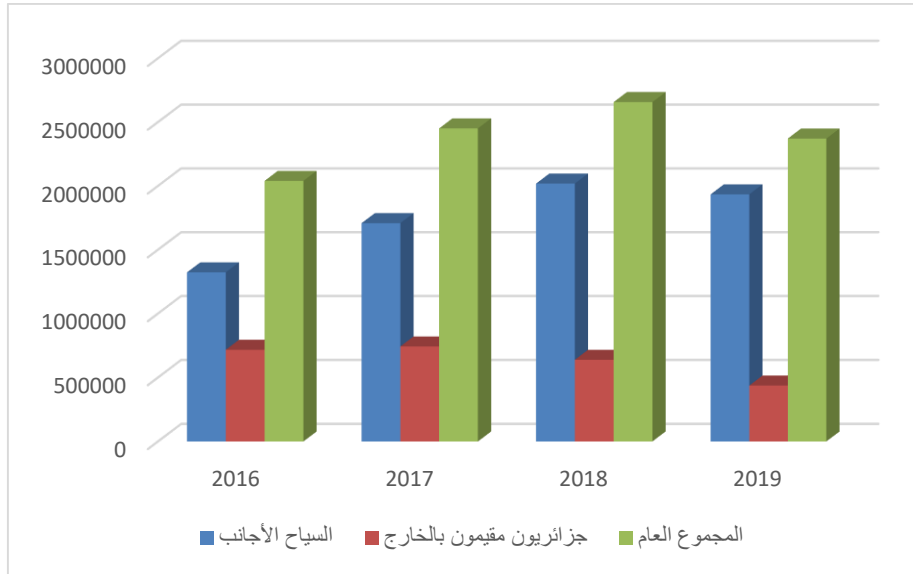
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	السنة
668	540	632	556	792	679	531	النفقات السياحية
140	196.5	171	246	347	613	326	الإيرادات لسياحية
-528	-343.5	-461	-310	-415	-363	-205	الميزان السياحي

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي 2020

• حركة السياح الأجانب والجزائريين المقيمين بالخارج:

❖ من 2016 إلى 2019:

الشكل رقم 05: حركة السياح الأجانب والجزائريين المقيمين بالخارج

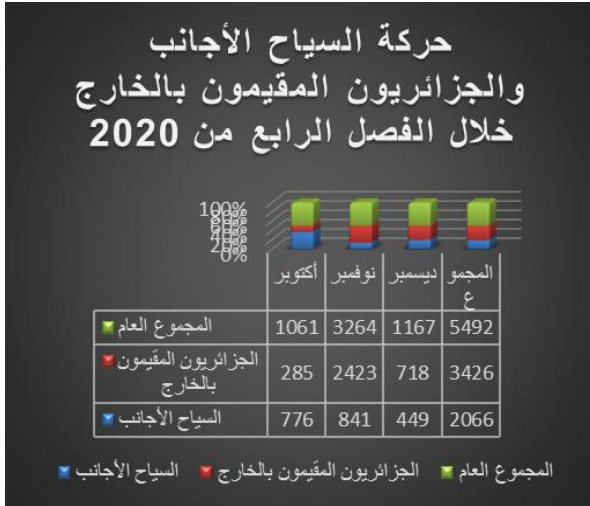


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات النشرة الفصلية للإحصائيات رقم 100

بالنظر للبيان الخاص بإحصائيات السياح الأجانب والجزائريين المقيمين بالخارج الذين دخلوا الجزائر، نلاحظ أنه بلغ عددهم 1322712 سنة 2016 مقابل 1708375 سائح سنة 2017 بنسبة تطور 29,16% بين السنتين (2016-2017) و 2018753 سائح سنة 2018 بنسبة تطور 18,17% بين السنتين (2017-2018)، ثم تم تسجيل انخفاض في عدد السياح الأجانب سنة 2019 ليبلغ العدد 1933778 سائح بنسبة تدهور تقدر بـ 4,21% وهو ما يرجع غالبا إلى الإجراءات الصارمة الخاصة بغلق المرافق السياحية بسبب جائحة كوفيد 19. من جهة أخرى سجل عدد السياح الجزائريين المقيمين بالخارج تطورا بنسبة 3,58% ما بين السنتين 2016 و 2017 ثم تراجع بنسبة 41,10% ما بين (2017-2019). رغم أن هذه النتائج أظهرت تحسنا متواضعا في مجموع عدد السياح من سنة (2016-2019) إلا أن هذه القيم لا تزال بعيدة عن القيم العالمية مما يوضح أن تنافسية القطاع السياحي الجزائري لا تزال دون المستوى.

❖ خلال الفصل الرابع من 2019 و2020

الشكل رقم 06: حركة السياح الأجانب والجزائريون المقيمون بالخارج خلال الفصل الرابع من 2019/2020



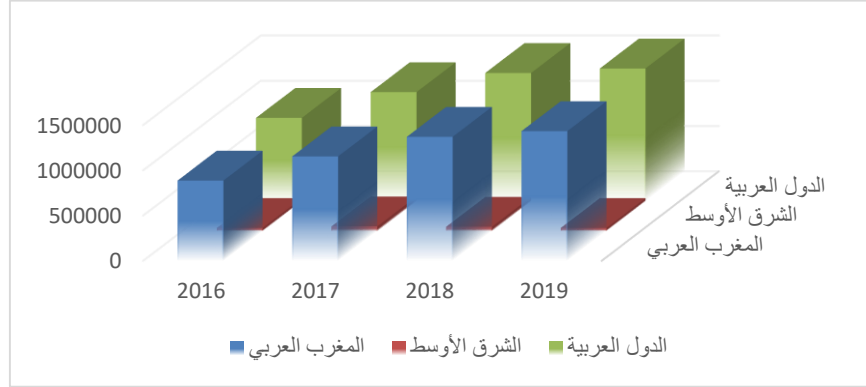
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات النشرة الفصلية للإحصائيات رقم 100

من خلال الإحصائيات التي بيناها البين يتضح أن الجزائر قد شهدت أكبر تراجع لعدد السياح الأجانب والجزائريون المقيمون بالخارج خلال سنة 2020 حيث تراجع مجموع السياح من 540373 خلال الفصل الرابع من سنة 2019 إلى 5492 سائح خلال الفصل الرابع من 2020 أي تدهور بنسبة 98,98% ويرجع ذلك إلى القيود المفروضة على السفر وغلق المرافق السياحية بسبب جائحة كورونا.

● عدد السياح من دول المغرب العربي والشرق الأوسط عبر الحدود الجزائرية من 2016 إلى 2019:

سجل عدد سياح المغرب العربي في الجزائر تطورا من 886520 سائح سنة 2016 إلى 1432660 سنة 2019 بمعدل نمو 61,60% في حين سجل عدد سياح دول الشرق الأوسط نمو من 33012 سائح سنة 2016 إلى 50752 سائح سنة 2017 بمعدل 53,73% ثم تراجع عدد السياح الى 32910 سنة 2019 بنسبة 35,15%. ومن خلال ما سبق يتضح أن عدد السياح العرب الوافدين إلى الجزائر لا يزال ضعيفا وخاصة دول الشرق الأوسط مما يستدعي ضرورة تبني الدولة لمخططات تنموية صارمة من أجل النهوض بالقطاع واستقطاب عدد أكبر من السياح لرفع إيرادات خزنتها.

الشكل رقم 07: عدد السياح من المغرب العربي والشرق الأوسط

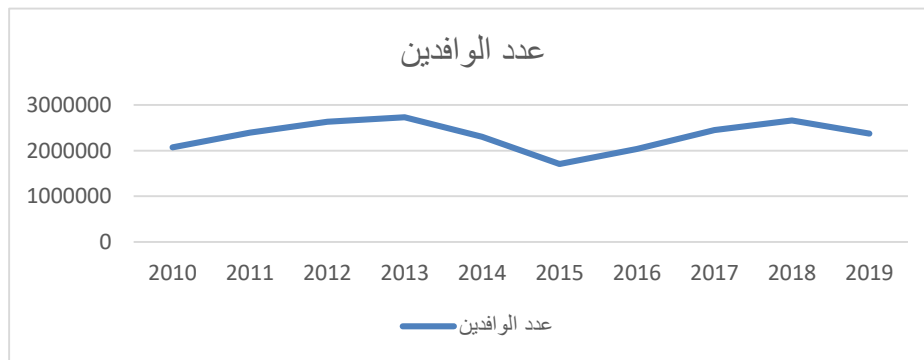


المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات النشرة الفصلية للإحصائيات رقم 100

#### • عدد الوافدين:

يوضح المنحنى تطور مؤشر عدد السياح الوافدين إلى الجزائر، وهو من أهم المؤشرات التي تقيس أداء قطاع السياحة حيث يبين ارتفاع عدد السياح الوافدين من 2070000 سائحا سنة 2010 إلى 2730000 سائحا سنة 2013 ثم انخفضت إلى 1710000 سنة 2015. تطور عدد السياح الوافدين حتى سجل 2657000 ثم انخفض مجددا سنة 2019 بعدد 237000 بسبب جائحة كوفيد 19 والإجراءات الصارمة المتخذة من طرف الدولة كمنع السفر، وقد يرجع هذا التذبذب إلى ارتفاع تكلفة السياحة الداخلية أو غلاء المنتجات السياحية في الجزائر وكذا طاقات الإيواء الغير كافية وغيرها من المعوقات التي تؤثر على قرارات السائحين بخصوص زيارة البلد.

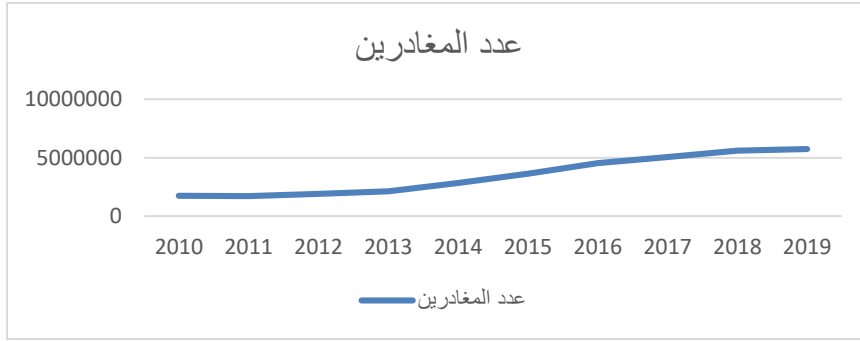
الشكل رقم 8: عدد الوافدين للجزائر للفترة 2010-2019



المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات

• عدد المغادرين: يتضح من خلال المنحنى التطور المستمر لعدد السائحين المنتقلين خارج البلد من 1757000 سائح سنة 2010 إلى 5732000 سائحا سنة 2019، ويرجع هذا الارتفاع إلى إقبال الجزائريين على دول أخرى خاصة تونس وتركيا وكذا تدني أسعار بعض الدول مقارنة بالبلد الأم، ومن جهة أخرى يرجح تطور عدد المغادرين إلى تزايد معوقات السياحة .

الشكل رقم9: عدد المغادرين للفترة من 2010-2019



المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات

• حجم العمالة في القطاع السياحي في الجزائر: يوضح الشكل ارتفاعا مستمرا في حجم العمالة في القطاع السياحي، حيث ارتفعت من 420 ألف عامل سنة 2010 إلى 473 ألف عامل سنة 2016 وبالرغم من ذلك مازال المورد البشري في مجال السياحة لا يتوفر على المؤهلات والكفاءات اللازمة وهو الأمر الذي يعود سلبا على جذب السائحين ويؤدي إلى تدهور الخدمات السياحية، مما يستدعي ضرورة تكوين يد عاملة مؤهلة وقادرة على جذب والحفاظ على السائحين.

### 3. معوقات السياحة في الجزائر:

بالرغم من توفر الجزائر على مقومات سياحية هامة وسعيها نحو النهوض بالقطاع إلا أن قطاع السياحة مازال يعرف تعثرا وضعفا مقارنة بباقي الدول، ويعود ذلك غالبا إلى مجموعة من العوائق التي حالت دون النهوض بالقطاع والتي يمكن توضيحها فيما يلي:

• ضخامة حجم الفنادق غير المصنفة التي يتميز أغلبها بضعف الخدمات المقدمة وهو ما ينعكس سلبا على صورة السياحة.

• تدني جودة الخدمات السياحية وغلاء المنتجات السياحية بأنواعها.

• ضعف تأهيل واحترافية المورد البشري في القطاع السياحي،

• عجز المستثمر المحلي و الأجنبي عن اقتناء العقار السياحي سواء لارتفاع أسعارها أو لمعوقات اقتنائها.

- غياب التنافسية والمعاملة العادلة بسبب الفساد الإداري وغياب الشفافية.
- طاقات الإيواء الضعيفة والغير كافية وذات جودة ونوعية رديئة
- إهمال المواقع السياحية وعدم صيانتها واثمينها
- عدم الاستغلال الأمثل لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في التسويق للمنتجات والمواقع السياحية في الجزائر.

- الوضع الأمني خلال فترة التسعينات والذي اكسب الجزائر سمعة سيئة حول نقص الأمن فيها.

#### الخلاصة

يلعب القطاع السياحي دورا هاما في تفعيل التنوع الاقتصادي من خلال الخطط الإنمائية والجهود المبذولة التي تعمل على تقليل الاعتماد على مورد المحروقات كمصدر وحيد للدخل، والجزائر كغيرها من الدول حاولت النهوض بقطاع السياحة، لكن بالرغم من توفرها على مقومات سياحية هامة إلا أنها لم تتمكن من الخروج من التبعية لمورد المحروقات، فقد كانت النتائج المحققة بعيدة عن المعايير الدولية، حيث حقق الميزان السياحي عجزا متواصلا خلال السنوات الأخيرة، لذلك ومن أجل تنمية هذا القطاع يجب على الدولة تبني إجراءات وخطط تنمية هذا القطاع ضمن إستراتيجية وطنية تسعى لتحسين بيئة الأعمال من خلال تطوير العنصر البشري باعتباره عنصر هام للتنمية السياحية وتشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي.

#### التوصيات:

إن تطوير السياحة الجزائرية وزيادة عائداتها الاقتصادية يفرض على الدولة توسيع الاهتمام بهذا القطاع وفق معايير محددة في إطار برامج حكومية ومخططات إستراتيجية واضحة، ولتحقيق ذلك نقترح بعض التوصيات وهي:

- تحفيز الاستثمارات في القطاع السياحي من خلال توفير خدمات البنية التحتية والمرافق العامة في المناطق المراد تنمية وتطوير السياحة فيها.
- حماية الموارد السياحية من الهدر والسطو والتلوث والحفاظ على جاذبيتها واستدامتها.
- زيادة مستوى التنسيق والتكامل بين قطاع السياحة وباقي القطاعات
- تبني أساليب الترويج والتسويق السياحي
- تكوين وتطوير مهارات المورد البشري لتطوير مستوى الخدمات وتحقيق الجودة العالمية.

➤ توفير الأمن للسياح وخلق نوع من التحرر دون المساس بالمقومات الدينية والثقافية والاجتماعية للبلد.

## المراجع:

### أولاً: الكتب

1- طالم صالح، النشاط المقاوالاتي آلية إستراتيجية للتنوع الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، الأساليب الحديثة لقياس التنوع الاقتصادي في البلدان العربية وسبل استدامته، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا برلين، 2019، ص 36-37

### ثانياً: المقالات

- 1- صباغ رفيقة، التنوع الاقتصادي، استراتيجية الجزائر لما بعد البترول، مجلة أوراق اقتصادية، 2020، ص 69
- 2- موسى باهي، كمال رواينية، التنوع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، 2016، ص 135
- 3- أسماء بللعماء، التنوع الاقتصادي مدخل لإرساء الاستدامة الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، 2021، ص 337
- 4- فضيلة بوطورة & نوفل سمايلي، دور التخطيط السياحي في تحقيق أهداف التنمية السياحية المستدامة حالة الجزائر في إطار المخطط التوجيهي للتنمية السياحية 2030، مجلة العلوم الإنسانية، 2021، ص 870
- 5- بغداد بنين، عبد الرحمان بنين، السياحة كبديل لتفعيل النمو الاقتصادي بالجزائر، مجلة الاقتصاديات الجزائرية المتقدمة، 2016، ص 73
- 6- صفاء عثمان، السياحة المحلية في الجزائر: مؤشرات إحصائية لسنة 2016، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2018، ص 115
- 7- أحمد ضيف & أحمد عزوز، واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر والية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 2018، ص 23-24
- 8- نوال خنتار & عبد الله قلش، تقييم أداء قطاع السياحة الجزائري في ظل مخطط السياحة التوجيهي للهيئة السياحية SDAT2030، مجلة الاقتصاد والمالية، 2019، ص 199-200

### ثالثاً: الملتقيات والمؤتمرات

1- بن زكورة العونية، إستراتيجية السياحة كآلية للتنوع الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري- آفاق ورهانات، مداخلة منشورة في كتاب أعمال الملتقى الافتراضي الأول المنعقد يوم 29 مارس 2012 والموسوم بـ: رهانات التنوع الاقتصادي في ظل البحث عن نموذج اقتصادي جديد في الجزائر، مطبوعات مخبر تطوير أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، جامعة ابن خلدون تيارت